

بروكسل 9.2.2021
SWD(2021) 23 نهائي

وثيقة عمل مشتركة

شراكة متجددة مع الشركاء الجنوبيين وخطة اقتصادية واستثمارية للجوار الجنوبي

مرفقة

للوثيقة مشتركة موجهة إلى البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا واللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية ولجنة الأقاليم

شراكة متجددة مع الجوار الجنوبي

خطة جديدة للمتوسط

(2) JOIN(2021) نهائي

من أجل دعم تنفيذ الموضوعات التي تم إبرازها في الخطة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، تقترح المفوضية الأوروبية "الخطة الاقتصادية والاستثمارية (EIP) للجيران الجنوبيين" والتي تتضمن سلسلة من الاستثمارات والمشاريع الرئيسية الأولية التي يمكن تمويلها في إطار أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي (NDICI)،¹ وستتطلب جزءاً من مخصصات الجوار الجنوبي فقط. تهدف الخطة إلى دعم الشركاء في جهودهم للتعافي، والمساهمة في زيادة القدرة التنافسية ودعم النمو المستدام والشامل. كما أن المشاريع الرائدة ستساعد في مواجهة التحديات والفرص على المستويات الوطنية والمحلية ومتعددة البلدان والإقليمية. يجب تطوير المبادرات الرائدة في سياق البرمجة المشتركة أو مبادرات فريق أوروبا.

وتعد الخطة الاقتصادية والاستثمارية إرشادية وغير شاملة، يمكن أن تتطور اعتماداً على التقدم المحرز في السياسة العامة والقضايا السياسية وفي العلاقات مع البلدان الشريكة وتخضع لدخول القواعد القانونية ذات الصلة حيز التنفيذ بموجب الإطار المالي المتعدد السنوات التالي ودون إصدار حكم مسبق على نتيجة عملية البرمجة. تحقيقاً لهذه الغاية، سيكون الاتحاد الأوروبي على استعداد لاستكشاف مزيد من التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أو الثلاثي والمبادرات المشتركة بين الدول الشريكة في جميع المجالات، بما في ذلك في ضوء التطبيع الأخير للعلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية.

سيستمر التواصل مع البلدان الشريكة وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية بعد اعتماد هذه الوثيقة، وسيوجه جهود البرمجة على المستويين الثنائي والإقليمي. يجب أن تتم برمجة تعاون الاتحاد الأوروبي في إطار العلاقات الشاملة للاتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة، وبما يتماشى مع أولويات الشراكة اللاحقة.

سيتم إجراء العناية الواجبة وتقييم البيئة والتكلفة والمزايا لضمان مساهمة المشاريع المقترحة في الأهداف المحددة في الوثيقة المشتركة. كما يمكن أن يعتمد التمويل كذلك على جهود الحوكمة، من أجل ضمان استدامة المبادرات وإمكانية وصول الجميع إليها.

العناوين التالية تمت تغطيتها:

- التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون
 - تعزيز القدرة على الصمود وبناء الازدهار واغتنام التحول الرقمي
 - الهجرة والتنقل
 - التحول الأخضر: مواجهة آثار تغيّر المناخ، والطاقة، والبيئة
- في مجال "التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون"، تتوقع المفوضية الأوروبية المجالات الرئيسية التالية:

المجال الرئيسي 1- دعم القطاعات الاجتماعية والتعليم والمهارات والصحة
يساهم تقديم خدمات اجتماعية شاملة وكفؤة وفعالة، لا سيما في مجالات التعليم والمهارات والصحة، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. في هذا الصدد، سيدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً شركائه من خلال المزج (منح الاستثمار) لتقليل العبء على البلدان والضمانات للتخفيف من المخاطر على المستثمرين من القطاع الخاص.

- متعدد البلدان - تدرس المفوضية إمكانية إنشاء آلية الاتحاد الأوروبي لمشاركة اللقاحات مع إيلاء اهتمام خاص للجوار.

¹ وهذا يخضع للاعتماد النهائي لمشروع اللائحة التنظيمية التي تأسس أداة الجوار والتنمية والتعاون الدولي.

- **متعدد البلدان** - سيواصل الاتحاد الأوروبي الاستثمار في تجديد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وكذلك في تجديد المرافق والأنظمة الصحية وسيستمر في تقديم الدعم الفني والمالي لهذه القطاعات.
- **متعدد البلدان** - سيولي الاتحاد الأوروبي اهتمامًا خاصًا للتعليم والتدريب المهنيين، كأداة لدعم الشباب وللاحتياجات من أجل رفع مستوى السكان العاملين وإعادة تأهيلهم في سياق التحولات الخضراء والرقمية استباقًا لاحتياجات المهارات الناشئة.
- **المغرب** - سيدعم الاتحاد الأوروبي إصلاح التعليم العالي بهدف تحديث التعليم العالي وتحسين علاقته بسوق العمل.

- المجال الرئيسي 2- حقوق الإنسان وسيادة القانون والإدارات الحديثة والفعالة والحوكمة والمساءلة**
- تساهم الإدارة القضائية والمدنية، التي تعمل بشكل جيد وعادلة وشفافة وخاضعة للمساءلة، في زيادة الاستدامة وتقليل عدم المساواة وتعزيز الرفاهية لجميع الناس.
- **متعدد البلدان** - سيواصل الاتحاد الأوروبي الاستثمار في أنظمة ملاحقة قضائية فعالة ومستقلة وخاضعة للمساءلة بما يتماشى مع المعايير الدولية والأوروبية.
 - **متعدد البلدان** - سيدعم الاتحاد الأوروبي منظمات المجتمع المدني ومشاركتها الشاملة في عملية الإصلاح. وسيشمل ذلك إجراءات لتطوير قدرات منظمات المجتمع المدني، وبناء المهارات القيادية للمجتمع المدني وتعزيز العمل مع المجتمع المدني من أجل معالجة التضليل ودعم التحول الأخضر والرقمي، من بين أمور أخرى.
 - **إقليمي** - سيدعم الاتحاد الأوروبي تطوير وتنفيذ مبادرات إصلاح الإدارة العامة (PAR) التي تهدف إلى تعزيز إمكانية التنبؤ والشفافية والمساءلة للإطار القانوني والمؤسسات، وسيدعم الاتحاد الأوروبي أيضًا بناء القدرات الإقليمية بشأن الحوكمة الاقتصادية وسيواصل تعزيز القدرات الإحصائية للشركاء لإنتاج إحصاءات موثوقة وقابلة للمقارنة وبالتالي دعم استراتيجيات التنمية الاقتصادية.
 - **لبنان** - سيدعم الاتحاد الأوروبي، في سياق "إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار"، منصة مبتكرة للمجتمع المدني لصياغة ومراقبة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، لضمان تقديم خدمات أفضل، وتعزيز المساءلة السياسية والشفافية.

في مجال "تعزيز القدرة على الصمود وبناء الازدهار والاستفادة من التحول الرقمي"، تتوقع المفوضية الأوروبية الاستثمارات الرئيسية التالية:

- المجال الرئيسي 3- الاقتصادات المرنة**
- سلطت جائحة كورونا الضوء على الحاجة إلى مساعدة الشركاء على تعزيز قدرتهم على الصمود والتعافي بسرعة من الصدمات الاقتصادية.
- **المغرب** - يقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد للمساهمة في خطة الانتعاش الاقتصادي للمغرب من خلال التمويل المشترك للاستثمارات الممولة في إطار صندوق الاستثمار الاستراتيجي (SIF) الذي أنشأه صاحب الجلالة الملك محمد السادس. سيتم تجديد الصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة (EFSD) (+)، جنبًا إلى جنب مع الموارد من المؤسسات المالية الأوروبية الأخرى (EFIs) للمساهمة في العمليات الممولة في إطار صندوق الاستثمار الاستراتيجي.

- المجال الرئيسي 4- الاقتصادات المستدامة**
- يوفر التحول الأخضر فرصًا للاقتصادات الخضراء والدائرية والزرقاء لدعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين.

- **الجزائر** - سيدعم الاتحاد الأوروبي الجزائر في جهودها لتطوير المزيد من الاقتصاد الأخضر والدائري، الذي يحافظ على البيئة ويحميها ويحمي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك في **قطاعي الزراعة والثروة السمكية**، والإدارة المستدامة للأسماك المتضائلة المخزون. تماشياً مع إعلان MedFish4Ever واللجنة العامة لمصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، سيكون الهدف هو (1) تعزيز التنمية الإقليمية للمناطق الساحلية الجزائرية بينما (2) تعزيز الإدارة المستدامة للفضاء البحري المتوسطي؛ (3) معالجة الاعتبارات البيئية والاستدامة في استغلال الموارد البحرية و (4) توفير فرص عمل بديلة للمنفعة الاقتصادية للمجتمعات الساحلية.
- **المغرب** - تماشياً مع "الشراكة الخضراء بين الاتحاد الأوروبي والمغرب"، سيرافق الاتحاد الأوروبي ويسرع الانتقال إلى **اقتصاد دائري ومنخفض الانبعاثات وشامل وقادر على الصمود**، بما في ذلك من خلال التدابير التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الدائري، وتعزيز التحول في مجال الطاقة، ودعم الاستثمارات المستدامة (بما في ذلك التكيف) وكذلك تعزيز إدارة ومعالجة النفايات والمياه/ مياه الصرف الصحي.

المجال الرئيسي 5- الاقتصادات المتصلة

- التجارة والنقل وتنمية القطاع الخاص هي عوامل رئيسية للتنوع الاقتصادي، وتسهم في التكامل الاقتصادي والترابط.
- **إقليمي** - سيقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة الفنية وسيدعم الوصول إلى التمويل لسلاسل القيمة **المستدامة** الرئيسية والتكتلات في القطاعات ذات القدرة على التكامل الاقتصادي والتصدير، لمساعدتها على الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. يهدف دعم الاتحاد الأوروبي إلى تطوير القدرة المؤسسية والتدريب الفني للمؤسسات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص لإدراج خلق فرص العمل عند الاستثمار في قطاعات ومشاريع محددة. ومن أجل تعزيز الترابط، سيدعم الاتحاد الأوروبي أيضاً تطوير **البنية التحتية ذات الصلة بالتجارة والاتصال** (بما في ذلك المعايير الحدودية، مثل جسر الملك حسين في الأردن بالتنسيق الكامل مع جميع المعنيين) و**المراكز اللوجستية** في التجارة الاستراتيجية/ المستدامة والأمن وطرق النقل التي من شأنها أن تسمح بالتكامل مع مناطق أخرى، بما في ذلك الشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء.
 - **إقليمي** - ستكون مبادرات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (MSME) جزءاً من خطة دعم متكاملة تهدف إلى تقوية المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من أجل **توسيع الشمول المالي**، بما في ذلك في **قطاع الاقتصاد الاجتماعي**. كما يمكن أن يصدر الاتحاد الأوروبي أيضاً ضمانات في الميزانية لدعم استثمارات المؤسسات المالية الدولية في رأس المال/ القروض الثانوية في المؤسسات المالية الملتزمة بمنح قروض للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استكشاف أشكال جديدة ومبتكرة من التمويل، مثل الاستثمار المؤثر وحلول العملة المحلية، من أجل استهداف الإجراءات الاجتماعية والصدقية للبيئة بشكل أفضل.
 - **فلسطين**² - دعماً للتقدم المستقبلي المحتمل في مشروع الشراكة الاقتصادية في الشرق الأوسط، سينظر الاتحاد الأوروبي في التمويل لتعزيز النمو الذي يقوده **القطاع الخاص وخلق فرص العمل**، وتوفير تمويل الديون والأسهم وضمانات القروض للمؤسسات المالية المحلية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعات التي تعاني من نقص في التمويل، لإقراض النساء والشباب والشركات الناشئة، بما في ذلك التمويل الأصغر، وتقديم منح تحفيزية للشركات العاملة في المناطق الصناعية في أريحا وغزة.
 - **تونس** - يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إبرام **اتفاقية طيران شاملة** مع تونس مما من شأنه أن يسهل الاتصالات الجوية بين أوروبا وتونس ويمكن أن يساهم في إعادة اطلاق قطاع السياحة التونسي.

² لا يجوز تفسير تسمية فلسطين على أنها اعتراف بدولة فلسطين ولا يخل ذلك بالمواقف الفردية للدول الأعضاء بشأن هذه المسألة.

• **مصر** - سيدعم الاتحاد الأوروبي تطوير البنية التحتية المستدامة للنقل العام. وسيدعم الإصلاحات الشاملة بهدف توفير وسائل نقل آمنة للمواطنين، والحد من الازدحام، وتعزيز التحول من السيارات الخاصة إلى وسائل نقل أكثر استدامة، وتحسين كفاءة النقل وتخضير القطاع.

المجال الرئيسي 6- الاقتصادات الدامجة

إن تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية والبنية التحتية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وظروف العمل اللائقة (بما في ذلك حماية الصحة والسلامة المهنية) وحقوق العمل الأساسية والاقتصاد الاجتماعي هي الركائز الأساسية لاقتصاد يعمل من أجل المواطنين.

• **المغرب وتونس** - سيعزز الاتحاد الأوروبي دعمه لنشر نظام حماية اجتماعية حديث وعادل بهدف تحسين صمود الأشخاص الأكثر ضعفاً.

• **الأردن ولبنان** - سيطلق الاتحاد الأوروبي برنامجاً لدعم المنح لتصميم أنظمة مساعدة اجتماعية مستدامة وشاملة، وتلبية احتياجات الأسر الضعيفة. وسيشمل ذلك عنصر "استجابة للصدمة" المحدد لمعالجة تأثير الأزمة المالية الحالية.

• **إقليمي** - سيعزز الاتحاد الأوروبي دعمه لحوار شامل ومنظم بهدف إقامة تآزر على المستويين المتوسط والطويل الأجل بين الشركاء الاجتماعيين (منظمات أرباب العمل والعمال) والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني في جنوب البحر الأبيض المتوسط في الموضوعات الرئيسية للتنمية المستدامة، وكذلك معالجة قضايا قابلية التوظيف والانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي باستخدام أدوات الحوار الاجتماعي.

المجال الرئيسي 7- التحول الرقمي والبحث والابتكار

يمكن للتحول الرقمي أن يعود بفوائد هامة للجوار الجنوبي، مما يساعد على جذب الاستثمار وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية لكل من القطاعين العام والخاص، والمساهمة في زيادة الإدماج.

• **المغرب** - في سياق الشراكة الرقمية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، سيدعم الاتحاد الأوروبي المغرب في أن يصبح عضواً مشاركاً في برنامج **Horizon Europe** للأبحاث. بالتوازي مع تمويل الاتحاد الأوروبي للبنية التحتية الرقمية وتعزيز موثوقيتها وقدرتها وأمنها، سيدعم الاتحاد الأوروبي النظام البيئي الرقمي/الابتكار.

• **تونس** - بناءً على استراتيجية 2025 للتحول الرقمي، سيعمل الاتحاد الأوروبي على تعزيز رقمنة الاقتصاد من أجل تحسين الإنتاجية، وتحفيز خلق فرص عمل جديدة، وتحسين الحوكمة الإلكترونية، والاستثمار في التعليم والبنية التحتية الرقمية متعددة القطاعات من بين مجالات أخرى.

• **إسرائيل** - سيعزز الاتحاد الأوروبي تعاونه الحالي مع إسرائيل في مجالات البحث الرقمي والابتكار وسيحدد فرص تعزيز التعاون في المجالات ذات الصلة ذات الاهتمام المشترك.

• **إقليمي** - سيساعد الاتحاد الأوروبي في تعزيز مجموعة الفاعلين المترابطين الذين يساهمون في دفع الابتكار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية (النظم البيئية الرقمية والابتكارية)، بما في ذلك من خلال المشورة الفنية بشأن التنظيم والشروط الإطارية للابتكار والكفاءات ومهارات تطوير الفاعلين في النظام البيئي وتسهيل الروابط عبر البحر الأبيض المتوسط وداخل منطقة الجوار الجنوبي. كما سيدعم جهود الرقمنة من خلال تعزيز نشر البنية التحتية والمهارات الخاصة بالإنترنت والهاتف المحمول، وتحسين تقديم الخدمات في القطاعات العامة ذات الأولوية.

في مجال "الهجرة والتنقل"، تتوقع المفوضية الأوروبية مايلي:

المجال الرئيسي 8- الهجرة

يُعد تقديم فرص اجتماعية واقتصادية أفضل للمهاجرين والمجتمعات المضيفة هدفًا مهمًا لدعم الاتحاد الأوروبي، والحد من حوافز الهجرة غير النظامية. ستدعم الإجراءات جميع ركائز الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء.

سيكمل التمويل المساعدة الثنائية والإقليمية في مجال الهجرة.

● **متعدد البلدان:** سيتم تصميم الإجراءات في إطار مبادرة متعددة البلدان لاستكمال الجهود المحددة في إطار المساعدة الثنائية والإقليمية لدعم البلدان الشريكة. الهدف هو توفير مصدر مرن للتمويل يمكنه الاستجابة للاحتياجات والطرق المتغيرة والمساهمة في نهج قائم على الحوافز. ستدعم الخطة إجراءات محددة مصممة خصيصًا لكل شريك في الجوار الجنوبي. سيدعم هذا البرنامج جميع ركائز الميثاق الجديد للهجرة واللجوء، ويسعى إلى إقامة شراكات مخصصة ومفيدة للطرفين وتعاون أكبر مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. وسيولى الاهتمام لحماية المحتاجين ودعم البلدان المضيفة؛ تعزيز قدرات الشركاء في إدارة الهجرة، بما في ذلك وضع أو تعزيز أنظمة اللجوء، وإدارة الحدود، والبحث والإنقاذ، وتسجيل المهاجرين وتحديد هويتهم، وأنظمة اللجوء، وكذلك تشجيع العودة الطوعية وإعادة الإدماج؛ وتعزيز المسارات القانونية، بما في ذلك شراكات المواهب بالتعاون مع الدول الأعضاء.

في مجال "التحول الأخضر: مواجهة آثار تغيّر المناخ والطاقة والبيئة"، تقترح المفوضية البرامج الرئيسية التالية:

المجال الرئيسي 9- النمو الأخضر والعمل المناخي

ستماشى الإجراءات مع المساهمات الوطنية المحددة للشركاء (NDCs) بموجب اتفاقية باريس وستدعم البعد الخارجي للاتفاق الأخضر للاتحاد الأوروبي.

● **إقليمي -** من أجل تلبية حجم الاستثمار المطلوب ومساعدة السلطات العامة سواء كانت حكومة مركزية أو سلطات محلية، لجمع رأس المال اللازم من مستثمري القطاع الخاص على الصعيدين الوطني والدولي، سيستكشف الاتحاد الأوروبي طرقًا لنشر أدوات التمويل المبتكرة، بما في ذلك السندات الخضراء، بما يتماشى مع تصنيف الاتحاد الأوروبي، وحيثما كان ذلك مناسبًا. يمكن للاتحاد الأوروبي دعم الإطار التنظيمي على المستوى القطري ودعم تطوير سوق رأس المال لخلق ظروف مواتية لإصدارات السندات الخضراء.

المجال الرئيسي 10- التحول في مجال الطاقة وأمن الطاقة

سيكون الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة وتعزيز أمن الطاقة أساسيًا للمنطقة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس.

● **مصر -** سيدعم الاتحاد الأوروبي انتقال مصر إلى الاقتصاد الأخضر. وهذا يشمل دعم الوصول الشامل إلى خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والميسورة التكلفة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير في مزيج الطاقة العالمي، وتحسينات جذرية في كفاءة الطاقة، وتعزيز التعاون الدولي لتسهيل الوصول إلى أبحاث وتقنيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وتشجيع الاستثمار في القطاع.

● **المغرب -** سيوسع الاتحاد الأوروبي دعمه لجهود المغرب لتحقيق أهدافه الطموحة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، مع مراعاة استخدام المياه وكفاءة الموارد. كما سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم البنية التحتية للطاقة المتجددة - لا سيما من خلال EFSD +، وتعزيز تعاونه التقني والمالي بهدف تسريع إنتاج الهيدروجين الأخضر.

• **الأردن** - سيدعم الاتحاد الأوروبي تنفيذ استراتيجية قطاع الطاقة 2020-2030، والتي تركز على تعظيم المصادر المحلية وتعزيز استخدام الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة المتجددة. تكمن الأولويات الرئيسية لقطاع الطاقة في **الصلة بين الطاقة والمياه والغذاء**، مثل مشاريع التخزين بالسخ، وتعظيم استخدام الطاقة الخضراء وكفاءة الطاقة لضخ المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وكذلك تحلية المياه (أي عبر مشروع الناقل الوطني)، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة في قطاع الزراعة.

• **الجزائر** - قطاع المحروقات هو العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة مع تحول الطاقة كأولوية رئيسية. سيدعم الاتحاد الأوروبي جهود الجزائر لاستغلال إمكاناتها الكبيرة ولكن غير المستغلة إلى حد كبير من الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) ولتحسين كفاءة الطاقة. سيسمح تنوع مزيج الطاقة للجزائر بتعزيز موقعها في أسواق الطاقة الدولية المتطورة، مع تحول الطلب من الطاقة الأحفورية إلى الطاقة الخضراء، مع تمكين البلاد من إدارة استهلاكها المحلي للطاقة بطريقة مستدامة.

المجال الرئيسي 11- كفاءة الموارد، بما في ذلك إدارة المياه والنفايات، والتنوع البيولوجي
يعد دعم إدارة الموارد، في قطاع المياه، ضروريًا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة في المناطق الريفية والحضرية، لدعم المجتمعات المحلية للتخفيف من تغير المناخ والتصدي لتحديات ندرة الموارد.

- **لبنان** - سينشئ الاتحاد الأوروبي مبادرة "EU4Water"، التي تجمع بين الدعم لخدمات المياه الموثوقة من حيث إصلاحات القطاع والبنية التحتية والقدرة والمساءلة أمام المواطنين لمؤسسات المياه الإقليمية، وإدارة المياه والحفاظ عليها وتقييمها.
- **تونس** - سيدعم الاتحاد الأوروبي إطلاق استراتيجية المياه لعام 2050 لضمان توافر الموارد المائية والوصول إليها بطريقة مستدامة وشاملة ومنصفة، وتلبية متطلبات الحفاظ على الموارد الطبيعية وحمايتها، والمساواة بين المناطق، واستدامة التنمية وصلاحية الأنشطة الاقتصادية.
- **مصر** - سيدعم الاتحاد الأوروبي تطوير قطاع المياه، الذي يمثل الأولوية الأولى لمصر لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة 2030، وتسهيل تقديم مشورة سياسية رفيعة المستوى للإصلاحات في هذا القطاع، وبالتالي دعم استثمارات القطاعين العام والخاص الوطنيين الرئيسيين. سيركز الدعم على تنفيذ **الخطة الوطنية لموارد المياه** وعلى وجه الخصوص، على مجالات مثل تحسين كفاءة المياه وإدارة النفايات ومعالجتها بما في ذلك على وجه الخصوص تحديث الري الوطني وإعادة تأهيل القنوات وتحسين إدارة المياه.
- **الأردن** - سيطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة منسقة بشأن إدارة النفايات الصلبة لدعم استراتيجيات إدارة النفايات المتكاملة في الأردن، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية في مناطق الغباوي، الرمثا، وساحل حوران.
- **إسرائيل/ فلسطين** - سيستثمر الاتحاد الأوروبي الأموال في بناء **خط أنابيب الغاز لغزة**. كما سينسق ويستثمر في **محطة غزة المركزية لتحلية المياه** وبرنامج الأشغال المرتبطة بها. يمكن أن تؤدي هذه الاستثمارات معًا إلى تغيير وتقديم في مجال الوصول إلى المياه النظيفة والميسورة التكلفة والكهرباء، مما يساهم في التنمية والاحتياجات الإنسانية والاستقرار.

المجال الرئيسي 12- النظم الغذائية المستدامة والزراعة والتنمية الريفية
يساهم الانتقال إلى أنظمة غذائية مستدامة في التنمية الريفية، وبالتالي فإن الجمع بين زيادة الإنتاجية والاستخدام الأفضل للموارد وحماية البيئة من شأنه أن يساعد في مواجهة التحديات التي أوجدتها التركيبة السكانية وتغير المناخ وتوافر الموارد.

- **المغرب** - سيساهم الاتحاد الأوروبي في مبادرة الجيل الأخضر للمغرب ، وهي سياسة اجتماعية واقتصادية مخصصة للمناطق الريفية. وسيدعم الجهود المبذولة لتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي وقدرته التنافسية.
- **متعدد البلدان** - سيساعد الاتحاد الأوروبي في تطوير الزراعة المستدامة وتربية الأحياء المائية التي تكون قادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتعزيز الإدارة الحديثة لمياه الري وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة وتقنيات الحفاظ على التربة. نظرًا لأن سلامة الأغذية هي عنصر أساسي لاستدامة النظام الغذائي، فإن التعاون الأقوى في الوقاية من الأمراض الحيوانية والآفات النباتية مطلوب.